شركة ضمان الودائع العراقية ودورها في تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي

انسام أنور بحر وادي

أ.م.د عبد الرحمن نجم المشهداني

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

The Iraqi Deposit Insurance Company and its role in enhancing confidence in the banking system

شركة ضمان الودائع العراقية ودورها في تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي

Ansam Anwar Baher *
Assistant Professor Dr. Abdul Rahman Najm Al-Mashhadani
College of Administration and Economics / Iraqi University

انسام أنور بحر وادي *
أ.م.د عبد الرحمن نجم المشهداني
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

تاريخ الاستلام: 2023/10/25 تاريخ القبول: 2023/11/26 تاريخ النشر: 2024/06/01
Received: 25/10/2023 Accepted: 26/11/2023 Published: 01/06/2024

المستخلص:

إن شركات أو مؤسسات ضمان الودائع المصرفية هي واحدة من أهم المؤسسات المالية في الوقت الحاضر، تزايد الاهتمام بها في وقت متأخر بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها الدول وخصوصاً الدول الصناعية (المتقدمة)، والتي أثرت بصورة سلبية على المصارف وادائها عرضت البعض منها للإفلاس أو التعثر المالي، بالتالي أصبحت ثقة الأفراد بهذه المصارف ضعيفة او شبه معدومة في تلك الدول(الصناعية)، الامر الذي دفع حكوماتها الى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة مثل هذه الأزمات (ازمة الثقة بالجهاز المصرفي)، ومن بين الحلول الموضوعة لهذه الدول هي انشاء مؤسسات او شركات ضمان الودائع المصرفية برعاية الحكومة أو البنك المركزي فيها من اجل حماية اموال المودعين في المصارف وزيادة ثقة الافراد المتعاملين فيها.

الكلمات المفتاحية : الجهاز المصرفي ،الودائع المصرفية، شركات ضمان الودائع المصرفية

Abstract:

Deposit insurance companies and institutions are among the most important financial institutions now days, the solicitude of them have increased recently especially post the economic and financial crisis that hit some countries especially the industrial ones (Progressive). Which negatively effected the banks performance and led or exposed some of them to bankruptcy or to a financial flounder, Which in turn led to a week or the lack of confidence between the individuals (customers) and these banks or countries. This matter enforced the governments of these countries to find the appropriate solutions to confront such crisis (the lack of the banking system confidence), establishing the Deposit insurance corporations under the auspices of the government and The Central Bank was one of these solutions as a step to provide a financial protection of the depositors in the banks and regain the confidence of the individuals (customers) who deal with these banks.

Keywords: Banking system, bank deposits, bank deposit guarantee companies

Corresponding Author: Ansam Anwar Baher

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

المقدمة

إن الدور الاساسي لأنظمة ضمان الودائع المصرفية المتمثل في ثقة جمهور المودعين في الجهاز المصرفي وقدرته على حماية ودائعهم. هو الاساس المتين في وجود جهاز مصرفي قوي ومتطور وقادر على مواكبه التغيرات المستمرة في الصناعة المصرفية ليكون قادرا على تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية بفعالية وكفاءة. وبالنظر للحاجة الماسة لإنشاء شركة لضمان الودائع تتولى مهمة ضمان الودائع في عموم الجهاز المصرفي العراقي، قام البنك المركزي العراقي بإعداد مشروع نظام لإنشاء شركة ضمان الودائع لأغراض شتى أبرزها حماية النظام المصرفي والمحافظة على حقوق المودعين، وزيادة الوعي المصرفي) من خلال زيادة تعامل الجمهور والشركات مع الجهاز المصرفي ووافق عليه مجلس الوزراء العراقي وتخضع لأحكام هذا النظام المصارف العراقية كافة، وتمارس هذه الشركة (توفير غطاء لضمان الودائع لدى المصارف العراقية المجازة من البنك المركزي العراقي داخل العراق كما يجوز لها استثمار أموالها في مجالات الاستثمار الآتية) أيداعها لدى المصارف كودائع ثابتة ، شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة، والسندات والحوالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ويتم الشراء من السوق الثانوية ، الاقتراض من المصارف أو شراء سندات قرض لدعم رأسمالها ومواردها الذاتية، لذلك فالدافع الاساسي إلى إنشاء شركات ضمان الودائع هو من أجل زيادة الثقة لدى الجمهور المتعاملين وبالتالي ينعكس إيجابياً على الجهاز المصرفي، لذلك فان تعرض المصارف إلى مخاطر وأزمات دفعت البنوك المركزية والمصارف التجارية الى البحث عن حلول لتجاوز هذه الأزمات من بينها انشاء شركات لضمان الودائع المصرفية التي تعد احدى النظم الحديثة لمواجهة الأزمات المالية التي تعرضت لها الدول في عقد الثمانينات وازدادت أهميتها في الدول الأوروبية والدول العربية بهدف حماية صغار المودعين من مخاطر إفلاس المصارف، يتكون رأسمالها من مساهمة المصارف الموجودة في الدولة، ويمكن القول إن وجود نظام لضمان الودائع خاصة مع زيادة تطور وتقدم المؤسسات المصرفية امرا مهما يهدف إلى تحقيق الوقاية من الازمات التي يمكن حدوثها .

مشكلة البحث :

يواجه الجهاز المصرفي صعوبة في عملية جذب الودائع وهذا يعود الى انخفاض ثقة الأفراد بالمصارف وانعدام الأمان ،بالتالي يظهر التساؤل هنا كيف تستطيع المصارف جذب ودائع الجمهور إلى المصارف.

اهمية البحث :

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والمالي إذ تعد الودائع واعادة توظيفها من أهم الأعمال التي تقوم بها المصارف، وأن اي ضعف فيها يؤدي إلى ضعف في النشاط المصرفي ككل، و يولى القائمون على القطاع المصرفي أهمية بالغة بإعادة الثقة بين الجمهور والقطاع المصرفي ، من هنا جاءت اهمية البحث للدور الذي تلعبه انظمة الودائع المصرفية في زيادة ثقة الجمهور بالنظام المصرفي من خلال هذه الشركات.

الهدف من البحث :

إن الهدف من البحث هو التعرف على طبيعة واهداف الشركة ومهامها والانشطة التي تقوم من اجل زيادة وتدعيم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي عن طريق تلك الشركات إذ يهدف البحث إلى :

- التعرف على الجهاز المصرفي والودائع المصرفية
- أنظمة حل الازمات المصرفية .
- دراسة الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية وآليات عملها ودورها في تعزيز ثقة الافراد بالجهاز المصرفي..

فرضية البحث:

إن تأسيس شركة لضمان الودائع المصرفية وتفعيلها يمكن أن يؤدي إلى زيادة ثقة الافراد المتعاملين مع الجهاز المصرفي وحماية اموالهم المودعة فيها من التعثرات المالية التي يمكن أن تتعرض لها، يمكن ان يؤدي إلى تزايد ثقة الافراد بالجهاز المصرفي وبالتالي استقطاب ودائعهم التي يمكن ان تنعكس ايجابا على الاقتصاد العراقي.

المحور الأول / الإطار النظري لمفهوم الجهاز المصرفي والودائع المصرفية

اولا - مفهوم الجهاز المصرفي وخصائصه :كلمة (Bank) مأخوذة من الكلمة الإيطالية (Banco) وتعني المقعد أو الطاولة، وقد استخدمها التجار الشرقيين. ويعود تاريخ العمل المصرفي إلى العصور الوسطى، وكان الصرافون والمقرضون في مدن شمال إيطاليا وخاصة يهود لمبارويا، يعرضون عملاتهم على الطاولات الخشبية للشراء والبيع. وكلمة "بنك" في اللغة العربية تطابق كلمة "بنك" وجمعها "بنوك، وفي قاموس الوسيط جاءت البنوك بمعنى مكان الصرف ، وفيها قوانين

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

وأنظمة البنوك وتضاربها من دولة إلى أخرى وبسبب اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به البنك، تعددت تعاريف النظام المصرفي بسبب هذه الاختلافات(Ihab, 2020,32) ، حيث عرفة (Mazhoudi & Trad 2016) بأنها مجموعة من المصارف العاملة في البلد، وتشمل جميع الأنشطة التي تقوم بعمليات مصرفية، ولا سيما تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة(Trad, 2016,2) كذلك عرفه(Abdul Hamid 2007) بأنه الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين تتدفق من خلالها السيولة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تمثل القاعدة الائتمانية للاقتصاد الوطني وتعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة بموجب مجموعة من القوانين القضائية(Abdul Hamid,, 2006,19).

أما بالنسبة لخصائص الجهاز المصرفي إن اهم خصائص الجهاز المصرفي والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية (Al-Sirafi, 2006,13) :

1- يتألف النظام المصرفي من مؤسسات وساطة مالية بين الوحدات الفائضة و وحدات العجز.

2- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في الدول كالبنك المركزي.

3- يوصف بأنه واسع الانتشار وله فروع عديدة تغطي كامل جهات الاقتصاد الوطني .

4- جهاز قد يكون مملوك بالكامل للدولة ملكية عامة، مثل البنك المركزي، او مملوك للقطاع الخاص المحلي.

ثانيا: - مفهوم الودائع المصرفية وأهميتها وانواعها

تؤدي المصارف التجارية دوراً هاماً في الاقتصاد القومي تشكل الودائع المصرفية المصدر الرئيس لأموالها، وهي شريان الحياة لها، وهي بقبولها الودائع تؤدي إلى تسهيل عمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع على توظيف الاموال في الاستثمارات وكذلك تشجيع الادخار السبب الذي يجعل المصارف تحرص في اللغة ، ان كلمة "Deposit"على تنمية ودائعها وجذبها عبر العديد من العوامل والاستراتيجيات ، فمن الضروري التعرف على المفهوم الوديعة او الإيداع الوديعة تعني " وضع الشيء عند غير مالكه ليحفظ " لذا فإن الوديعة يكون استعمالها عند اعطاء المال وفي قبوله، وعليه طالما ان الموضوع الأساس أن تكون المصارف هي الوسيط بين وحدات الفائض و وحدات العجز ، فما عليه إلا أن يقبل هذه الأموال بشكل وديعة، أي يقوم الافراد بإيداع الاموال لغرض الحصول على منفعة مادية كانت او تخفيف جزء من انشطة اعماله وذلك بصرف شيكات " في حالة الحسابات الجارية " وبالمقابل يقوم المصرف باستثمار هذه الودائع لغرض تغطية التكاليف التي يعطيها للمودعين وكذلك لتغطية مصروفاته الاخرى "الايجارات، الصيانة" .

لقد عرف قانون التجارة العراقي الصادر في عام 1984 الوديعة المصرفية بأنها عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة فيه والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه مع التزامه برد المبلغ وفوائده للمودع وعلى وفق ذلك فان اهمية الودائع تكمن بالنقاط الأتية (Al-Shammari, 2013,336)

1- تلعب المصارف التجارية دوراً أساسيا وهاماً في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الانتاجي التي تزيد من عملية تراكم رأس المال على مستوى الاقتصاد الكلي، وخلق موجودات جديدة أو تحسين القدرة الانتاجية للموجودات القائمة, مما يؤدي بالتالي إلى زيادة انتاجية المجتمع .

2- تعد الودائع اكثر خصوبة وأقل تكلفة من راس المال والاحتياطات, اذ لا يمكن للمصرف أن يعتمد عليها في تدعيم طاقته الاستثمارية.

3- تمثل الودائع الوسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية, وذلك لان الودائع تحجب جزء من الدخل القابل للتصرف به عند شراء السلع والخدمات مما يقيد الاستهلاك وهو شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار النقدي والحد من الضغوط التضخمية .

4- تعد الودائع من اقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية وتسمى الودائع تحت الطلب بسبب أمكانية سحبها من قبل المودع في أي وقت يشاء سواء عن طريق شيك للحسابات الجارية أو نقداً.

5- توفر الودائع عائد مجزي يتناسب مع طول وآجل الوديعة فضلاً عن توفير الأمان للأموال المودعة وخصوصاً في المصارف الحكومية المعروفة .

تكمن أهمية الودائع بالنسبة للمصارف في أن معظم الاموال القابلة للأقراض تأتي من الودائع , حيث تتضمن وجود مصادر محلية للسيولة الكافية لتمويل المشاريع المختلفة دون الحاجة الى الاقتراض من الخارج على اعتبار أن نظام الودائع يعتمد على ثقة الجمهور في المصارف بما يمكن أن تقدمه من أنظمة ذات أمان عالي بالتالي تبعد خطر خسارة المال او التعرض للسرقة وتقسم الودائع المصرفية من ناحية تاريخ الاسترداد إلى :(Saeed, 2013,137)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

١-ودائع التوفير (الودائع الادخارية) (Saving Deposit):

وهي الودائع التي تسلم فيها الأموال إلى المصرف ويصدر بالمقابل دفتر يذكر فيه اسم من صدر لصالحه ويدون فيه المدفوعات والمسحوبات , حيث تكون هذه البيانات الواردة في الدفتر موقعه من قبل موظف المصرف, وتكون ذات تكلفة أقل .

٢-الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية أو حسابات الصكوك) Demand) Deposit):

تعد من أهم أنواع الودائع المصرفية وفيها يكون للمودع الطلب في أي وقت يشاء إذ لها أهمية كبيرة على مستوى المصرف لاحتفاظه بالأموال في خزينته ولا يدفع عليها فائدة أو فائدة ضئيلة, يستطيع المودع استخدام الوديعة لتسوية التزاماته عن طريق استخدام الشيكات أو أوامر النقل المصرفي, لذا فأن المصرف يصدر دفتر شيكات لهذا الغرض, وتسمى في العراق بالحسابات الجارية الدائنة وهي اتفاق بين المودعين والمصرف يودع بموجبه المودع مبلغاً من النقود لدى المصرف.

٣- الودائع لأجل (ودائع ثابتة)(Time Deposits):

وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها إلا بعد اجل محدد (6 أشهر _السنة), ويكون هذا النوع أكثر فائدة للمصرف إذا يتمتع بحرية في استعمالها, لذا يكون سعر الفائدة مرتفع فيها نسبياً تكون الفائدة عليها اكثر من فائدة ودائع التوفير (Al-Husseini, 2008,136)

٤-الودائع بأخطار سابق (Subject –to – Notice Deposit) تعد من الودائع التي لا يمكن استردادها الا بعد إخطار المصرف قبل الاسترداد بمدة (2-3) يوم حتى يتمكن المصرف من توفير التزاماته, تحسب للمودع فائدة لا يتجاوز سعرها عن فائدة الودائع تحت الطلب .

ثالثا-مفهوم الثقة وابعادها: على الرغم من أهمية الثقة في العديد من المجالات (الادارة, الاتصالات, علوم الكمبيوتر, التسويق, نظم المعلومات) إلا أنه لا يوجد اتفاق عام على المفهوم والابعاد والخصائص, فهناك خمس قضايا تمثل اصول وأسس هي كما يأتي (Noorderhaven,1992):

1- الفشل في الفهم ووضوح العلاقة بين الثقة والمخاطر

2- تداخل مستويات التحليل

3- الفشل في تحديد كل من الطرف صاحب الثقة (Trusting Party)والطرف الموثوق فيه (Trustee)

4- صعوبة تحديد وتعريف الثقة تعريف دقيقاً

5- تعارض وتداخل الثقة مع محدداتها ونتائجها

إن كل باحث ينظر الى الثقة حسب رؤيته الخاصة, فعلماء النفس يرون الثقة سمة شخصية وعلماء الاجتماع يرونها كهيكل اجتماعي, بينما علماء الاقتصاد يرونها كآلية احتيار اقتصادية, ان السبب في صعوبة تعريف الثقة أنها مفهوم غامض مثل غيرها من المصطلحات ومفاهيم اللغة, حيث تحمل عدة معاني في مضمونها .

فالثقة هي فعل صاحب الثقة فالشخص يكون لديه ثقة في أحد الافراد بغض النظر ما اذ كان الشخص جدير بالثقة أم لا, فتعرف الثقة من المنظور الاقتصادي على انه الرغبة للاشتراك في عملية ما في غياب الوقاية والحماية الكافية (Noorderhaven,1992) وكذلك تعرف بأنها الثقة المتبادلة وأن لا احد من اطراف عملية التبادل يستغل الاخر (sabel,1990)

رابعا- نظام تأمين الودائع: يعد من أهم الموضوعات على الساحة المصرفية منذ السنوات القليلة الماضية وحتى الوقت الحاضر. إذ تواجه المصارف مجموعة من التحديات أهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع المصرفي بشكل عام , ويمثل مرتبة متقدمة بين أهداف التنمية الاقتصادية , والتي بدورها تدعم النمو الاقتصادي والمنافسة وتزيد الكفاءة والفعالية المصرفية والاقتصادية .

إن معدلات الودائع في الجهاز المصرفي تعد من أهم العناصر , ولدعم هذا الاستقرار فإن الودائع المصرفية هي بطبيعتها ديون مستحقة على المصارف , من الواضح إن سلامة النظام المصرفي بشكل عام يقوم على سلامة أدوات الودائع الخاصة به وأن اي خطر على هذه الودائع والثقة بها سيشكل نظاماً مالياً محدداً لذلك تنشأ الحاجة إلى وجود نظام يضمن أن الوديعة تعمل على توفير إمكانية التعويض من قبل فئات المودعين عن ودائعهم المعرضة للخطر نتيجة تعثر المصرف وتوقف المدفوعات (International Journal of Innovatio,2020)

يعرف نظام ضمان الودائع بأنه ذلك النوع من أنظمة التأمين الذي تتجمع فيه المؤسسات المالية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة تأمين وضمان , حيث تقوم هذه المؤسسات المالية (الاعضاء في النظام) بوضع السياسة الخاصة بالنظام , وذلك بحكم كونهم يقومون بالدفع للنظام وتمويله وفي حال إذا ما تعرض أحد أعضاء هذا النظام إلى ازمة مالية فإن هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل ويقوم بالدفع للمودعين إذا لزم الامر

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

(Zhong,2007) و نظام تم انشاؤه لحماية حقوق المودعين من خسارة ودائعهم المؤمنة في حال عجز البنك المركزي عن الوفاء بها International association (of deposit insurance,2014

و تقوم فكرة ضمان الودائع على تجميع اشتراكات مالية من عدد من المصارف من أجل تكوين صندوق مشترك لمساعدة هذه المصارف عندما تتعثر مالياً لأسباب إدارية أو ائتمانية أو نتيجة لعوامل خارجية , وفي بعض الحالات لا تقتصر موارد هذا الصندوق المشترك على مصارف الاعضاء إذ أن بعض الدول عن طريق مصارفها المركزية و وزارات الخزانة تسهم بالمال لدعم هذا الصندوق(Zhong _ wen,2007)

وتتلخص فكرة التأمين على الودائع أن يقوم كل مصرف تجاري بدفع نسبة معينة من أجمالي الودائع التي لديه الى جهة معينة ينشئها البنك المركزي أو يشارك فيها , وفي حال تعثر المصرف في رد الودائع لأصحابها تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها(Abdul Hamid, 2000,79) أضافة إلى ذلك فأن لهذه المؤسسات خصوصيات تتعلق بفرضها الغاية التي أنشئت من اجلها فضلا عن إن نظام ضمتن الودائع يمكن أن تقوم جهة حكومية بإدارة نظام ضمان الودائع مثل البنك المركزي علما بأن هذا النظام لا يخول الصندوق أو المؤسسة باستقلالية تامة ولكن يخصص لها حساب الضمان على الودائع مثل سيرلانكا والذي طبق فيا قانون الضمان رقم 17/443 لسنة 1987 (Had,1993,203)،حيث تقوم الدول بأنشاء نظام ضمان الودائع الخاص بها لتحقيق هدف واحد أو أكثر قد تتغير هذه الاهداف بمرور الوقت استجابة للتغيرات التي تحدث ,يسهم أنشاء ضمان النظام في (Financial Stability Forum Working (Group on Deposit Insurance,2000

1- تحقيق استقرار النظام المالي وهو اهم الاهداف وذلك عندما يتحقق استقرار النظام يساعد على زيادة ثقة الافراد المودعين الذي يؤثر ايجابياً على عملية جذب الودائع المصرفية , بدون تأمين الودائع هناك احتمال أكبر بأن المودعين قد يقومون بسحب ودائعهم من المصارف بسبب الصعوبات سواء حقيقية أو المتوقعة , من المهم ملاحظة أن نظام التأمين لا يمكن أن يضمن الاستقرار المالي بمفرده حيث يكون أكثر فاعلية عندما يكون جزءاً من شبكة الامان المالي ,كما يمكن تعزيز الاستقرار المالي عن طريق الحد من التغطية وتعزيز انضباط السوق .

2- حماية أموال صغار المودعين يمثل أحد أهداف السياسة العامة للتامين على الودائع حماية أموال صغار المودعين الذي غالباً ما يتميزون بصغر حجم ودائعهم حيث يتمتع المودعين بالحماية الكاملة بسبب أن التامين يحمي المودعين من عواقب فشل المصارف ويوفر الراحة لهم من المهمة الصعبة والمعقدة المتمثلة في مراقبة وتقييم أوضاع المصارف بسبب عدم شفافية المعلومات التي يحصلون عليها صغار المودعين.

وعلى الرغم من أن الاستقرار المالي وحماية أموال المودعين هما الهدفان الاساسيان للعديد من شركات التأمين فقد حددت بعض البلدان أهدافاً أخرى قد تكون هذه الاهداف فرعية أو منتجات ثانوية لتحقيق الاستقرار المالي أو حماية المودعين ومن هذه الاهداف هي(Al-A'raj, 2009,61)

- قبول الودائع
- تشجيع النمو الاقتصادي
- الحد من تأثير الركود
- تسهيل الانتقال من الضمان الشامل الى التغطية المحدودة
- تسهيل سن التشريعات واللوائح والانظمة الرقابية
- أعادة توزيع الكلفة

إذ يقوم مفهوم ضمان الودائع المصرفية على فلسفة التكامل بين أهداف طرفين رئيسيين هما الجهاز المصرفي من جهة الذي يسعى للحصول على الأرباح دون ان يؤدي ذلك الى خسائر مادية أو اعتبارية، والمودعين الذين يقبلون بالحصول على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة وظروف عدم التأكد (Abod, 2021, 85).

خامسا- أنظمة ضمان الودائع المصرفية في حل الازمات المصرفية في عام 2008 وضعت لجنة بازل بالتعاون مع الجمعية الدولية لمؤسسات ضمان الودائع المبادئ الأساسية في هذا المجال, والتي يبلغ عددها 18 وتصنف في عشر مجموعات وتعتبر هذه المبادئ كاطار تطوعي لإنشاء ممارسات فعالة لضمان الودائع ويترك للسلطات الوطنية الحرية في اتخاذ التدابير الاضافية التي تراها ضرورية لتحقيق ذلك, وفي عام 2014 تم تنقيح المبادئ المشار اليها أعلاه التي تتماشى مع المبادئ الاساسية ال 29 للإشراف المصرفي الفعال بحيث اصبحت حاليا 16 مبدأ بدلا من 18 مبدأ, هناك العديد من الخيارات المتاحة لحماية المودعين والمساهمين في استقرار النظام المالي حيث تتيح خطة التأمين ما يأتي:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

1- توضيح التزامات السلطة تجاه المودعين

2- الحد من مدى القرارات التقديرية

3- ضمان ثقة الجمهور والمساعدة في تقليل من تكلفة الافلاس

يكون نظام الضمان أكثر فعالية أذا كان النظام المصرفي في أي دولة يتمتع بقوة مركزه المالي وملائمته بتوفير بيئة اساسية آمنه ليكون هذا النظام ذو مصداقية ,يجب أن يكون نظام تأمين الودائع جزءاً من نظام مالي صلب ومصمم ومنفذ بطريقة جيدة. يمكن أن يصنف نظام ضمان الودائع إلى نوعين مختلفين (Al-Nasiri,, 2020,18):

- نموذج الضمان المعتمد على المخاطر: يعتبر من الناحية الاقتصادية والاحترازية أكثر كفاءة ولكنه يتطلب سوقاً يتميز بتنافسية مطلقة ومستوى عالٍ من المعلومات مما يجعله مكثفاً للغاية.
- نموذج الضمان ذو السعر الثابت :حيث تقوم المصارف بدفع نفس الاقساط بغض النظر عن جودة ادارتها للمخاطر , من سلبيات هذا النظام عدم أخذ حجم المصرف في نظر الاعتبار حيث يمكن أن تثني المؤسسات عن السيطرة على مخاطرها وإدارتها ويمكن أن تؤدي إلى حد من المنافسة من خلال اعطاء انطباع بأن جميع المصارف لها نفس مستوى من المخاطرة.

المحور الثاني:-الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية

إن الاقتصاديات في مختلف دول العالم تمر بأزمات اقتصادية دورية تحصل بين فترة واخرى وتؤثر سلبياً في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، من حيث زيادة البطالة، ارتفاع مستويات التضخم، ارتفاع معدلات الفقر ،زيادة مستويات الهشاشة الاجتماعية من الناحية الاقتصادية ان هذه الازمات تستدعي من مخططي السياسة (النقدية، المالية) وغيرها البحث عن ايجاد الحلول والاجراءات اللازمة لمواجهة هذه الآثار وذلك من خلال انشاء المؤسسات الداعمة والساندة للقطاع المصرفي من اجل حمايته وضمان سلامة اداءه وتطوير خدماته من بين هذه الاجراءات هو انشاء شركة ضمان الودائع سواء التي تنشأها الحكومة او الجهات الخاصة او المختلطة .

تعرض العراق إلى ازمات كثيرة كان اخرها في فترة التسعينات هي ازمة النمور الآسيوية (هي الازمة التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا بسبب عدم التزام المصارف العاملة في تلك المنطقة بالمعايير المصرفية ابرزها عدم الموازنة بين السيولة والربحية ، عدم مراعاة آجال الودائع ،مدة القروض، وضع الاحتياطيات لمواجهة المخاطر بكافة اشكالها لذلك وجه محافظ البنك المركزي العراقي بتشكيل فريق عمل ،وقد اقترح الفريق تخفيض تكاليف التأسيس ، تقليص مدة الانشاء خاصة وان العراق كان يمر بفترة حصار خرج منها 1996 مثقلاً بالديون (Abd Al-Babi,,2023,336)

و إن المفهوم الاساسي لشركة ضمان الودائع هو حماية صغار المودعين بالعملة المحلية والاجنبية من مخاطر التعرض للإفلاس التي تتعرض إليها المصارف نتيجة الازمات المالية ،ولم يكن هناك تعريف اساسي لشركة ضمان الودائع فأننا نتعرف على ما ذكره الفقهاء , عرفت الشركة بانها التنظيم الاداري الذي يهدف إلى زيادة الثقة بالمصارف والمؤسسات المالية التي تحتفظ بمدخرات افراد المجتمع ويمكن لهذه المؤسسات من زيادة حصيلتها من موارد المجتمع بغية تنميتها واستثمارها ويعتمد هذا التنظيم على اشتراكات اعضائه من المصارف و دعم الدولة وانه لا يهدف الى تحقيق الربح (Abba Bakr,,2000)، وقد عرفت بأنها "نظام تتجمع فيه المؤسسات المالية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة لتامين وضمان الودائع وحيث تقوم هذه المؤسسات المالية بوضع سياسة الخاصة بالنظام وذلك بحكم انهم من يقومون بالدفع للنظام وتمويله , وفي حال اذا ما تعرض احد اعضاء هذا النظام الى ازمة مالية فأن هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف ويقوم بالدفع للمودعين اذا الزم الامر (Rabi, ,2016,103).

إذ يشير مصطلح شركة تأمين الودائع الى الكيان القانوني ذات المسؤولية المحددة في تقديم التأمين او ضمانات على الودائع او تقديم اجراءات للحماية الودائع (International association of deposit insurance,2014,p8)

حيث عرفها الباحث بأنها مؤسسة تنشأ بواسطة البنك المركزي من اجل زياده ثقه الافراد المتعاملين بالجهاز المصرفي ليعكس آثاره على الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الصالح او النفع العام ، حيث تحدد نسبة قانونية على أن تدفع بدلاً من مبلغ التأمين, فتعرف الشركة على أنها الجهة المخولة قانونياً بتيسير صندوق ضمان الودائع المصرفية(Farhi,2019,155) ونظراً لما مر به العراق خلال عام 2003 واحتلاله من قبل القوات الامريكية ومن يساندها من العدوان فقد أصبح موضوع أنشاء شركة ضمان الودائع غير مهم وبعدها توقع البنك المركزي العراقي حصول أزمة مالية جديدة بدأت عام 2007 وتفاقمت آثارها عام 2008 لذلك طرح (الاستاذ وليد عيدي عبد النبي)*دراسته التي أعدها عام 1995 بعد أن اوفده البنك المركزي إلى عدد من دول جنوب شرق آسيا (كوريا, فيتنام, تايلند, اليابان, ماليزيا) لغرض تحديد أسباب الازمة والآثار الاقتصادية وسبل معالجتها بهدف الاستفادة من المعلومات .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

ناقش مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في اجتماعه الشهري منتصف عام 2008 للدراسة المقدمة ووجه بتطويرها واعادة صياغتها بما يكفل أنشاء شركة عراقية لضمان الودائع ولتحقيق ذلك شكلت لجنة من دوائر البنك المركزي والمصارف الحكومية والخاصة وقامت بأعداد مشروع قانون ضم (40) مادة قانونية وجرى تدقيقه في مجلس الدولة ووافق عليه مجلس الوزراء عام 2010 ورفع الى أمانة مجلس النواب , إلا انه بقي دون مناقشة مع عدد كبير من المشاريع حتى عام 2014 . وفي عام 2014 آثار صندوق النقد الولي والخزانة الامريكية موضوع ضرورة انشاء شركة عراقية لضمان الودائع نظرا لصدور قرار من الرئيس الأمريكي السابق برفع الحصانة عن الودائع العراقية خارج العراق بما فيها المودعة بالخزانة الامريكية وهو قرار خطير جداً سيؤدي الى الحاق الضرر بالاقتصاد العراقي .

لذلك تولى البنك المركزي العراقي مهمة الاشراف على تأسيس ومنح اجازة ممارسة ضمان الودائع الشركة تؤسس وفقاً لقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، حيث ساهمت المصارف الحكومية بنسبة (29٪) و المصارف التجارية والاسلامية والفروع الأجنبية بنسبة (49٪)وهيئة التقاعد الوطنية / صندوق تقاعد موظفي الدولة وشركات التأمين الوطنية والتأمين العراقية والشركة العراقية للكفالات المصرفية و الشركة العالمية للبطاقة الذكية بنسبة (22٪) ، كما أنشئت الشركة العراقية لضمان الودائع بموجب نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 الصادرة عن مجلس الوزراء كشركة مساهمة مختلطة مؤسسة وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ، وان الشركة العراقية لضمان الودائع تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بالدرجة الاساس عن طريق حماية اموال المودعين وزيادة ثقتهم بالجهاز المصرفي القائم في الدولة وخصوصاً بعد ضعف ثقة الجمهور وخاصة المودعين بالقطاع المصرفي وتوالي الازمات المالية في موازنة الدولة وعجزها، مما دفع الحكومة العراقية في ظل الاستقرار النسبي للقطاع المالي ونجاح السياسات النقدية للسنوات الاخيرة الى ايجاد حلول مناسبة والحد من آثار الازمات ومساعدة المصارف المتعثرة وذلك من خلال أنشاء شركة تسمى (الشركة العراقية لضمان الودائع).

ولتدعيم رغبة المشرع العراقي في تحسين الجهود التي تؤدي إلى تعزيز ثقة الافراد في النظام المصرفي باعتباره اهم جزء من الاقتصاد الوطني فقد عزز هذا المجال بالضمانات الكافية التي تؤمن بحماية المصرف الذي يعاني من مشاكل داخلية كانت ام خارجية تؤدي الى افلاسه وحماية المودعين من جهة اخرى ، إذ تمثل هذه الضمانات بإنشاء الشركة العراقية لضمان الودائع تتمثل بانها نقطه بدء عمل المصرف لنشاطه التجاري فهي توفر له ثقة والاموال اللازمة من اجل تمويل المشروعات في نفس الوقت عليه ان يقي نفسه من المخاطر التي تهدده وبالتالي يرغب المودعين باسترداد ودائعهم.

المحور الثالث: دور الشركة في تعزيز ثقة الافراد في الجهاز المصرفي

تلجأ اغلب الدول بعد حدوث الأزمات المالية التي تتعرض لها البحث عن وسيلة او وسائل جديدة لضمان استقرار النظام المصرفي العامل فيها من خلال ايجاد مؤسسات ساندة لها ومن ابرز تلك المؤسسات هي شركات ضمان الودائع المصرفية.، إذ تشير التجارب الدولية بعد الأزمات المالية الكبرى التي مر بها الاقتصاد في العالم أن انهيار اي مؤسسة اقتصادية في ظل وجود قطاع مصرفي سليم وقادر على تقديم الائتمان المصرفي لأنشاء مؤسسات اقتصادية ،زراعية ، استثمارية ،صناعية ، خدمات على عكس مثيلاتها التي تعرضت للتدمير أو الإفلاس نتيجة هذه الازمات المالية يمكن لهذا الاقتصاد أن يتجاوز مثل هذه الازمات، لذلك تقوم البنوك المركزية في مختلف دول العالم بتأمين الرقابة المصرفية على المصارف وحماية ودائع الأفراد او الشركات الخاصة ، وبما يعزز الثقة بالقطاع المصرفي وحماية إصحاب الودائع وزيادة الوعي المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي في الدولة(Abdul-Nobi, 2022,332)

إن نشاط الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية هو لإعادة ثقة الافراد المتعاملين في النظام المصرفي, لذلك فان عدم امتلاك القطاع المصرفي الامكانيات والقدرات والبنية التحتية التي لها أثر كبير على الاستثمار و تطور النظام المصرفي العراقي ينتج عنه نظرة متخلفة من الافراد وشعورهم بعدم الراحة وليس لهم القدرة على تقديم افضل الخدمات ادى إلى عدم التعامل مع القطاع المصرفي, وبسبب تقييد سحوبات المودعين وعدم تمكن بعض المصارف من تلبية مقدار هذه السحوبات سواء كانت هذه القيود بقرارات ادارية او تعرض عددا من المصارف للإفلاس ووضعها تحت وصاية البنك المركزي نتيجة سوء إدارتها ادى إلى خسارة المودعين وصغار المساهمين اموالهم ادى إلى زعزعت ثقة المودعين بالجهاز المصرفي وانخفاض الودائع في اكثر المصارف وتفضيل الافراد الاحتفاظ بأموالهم في منازلهم على ايداعها في المصارف وهو ما اثر على قدرة المصرف التمويلية وفقدان الثقة فيها (Al-Nashiri, 2018,8) من هنا جاءت رسالة الشركة التي تهدف الى حماية حقوق المودعين وتشجيع الادخار بما يعزز الشمول المالي والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق.

المحور الرابع:العملة المصدرة خارج الجهاز المصرفي وعلاقتها بثقة الافراد المودعين

إن العملة في التداول هي مطلوبات لحائزها على البنك المركزي والودائع مطلوبات لأصحابها على المصارف ، من مكونات النقود هي العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية لدى المصرف ، وبمراقبة حجم العملة في التداول التي تظهر في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للبنك المركزي(مبلغ العملة المصدر من البنك المركزي مطروحاً منه العملة الموجودة لدى المصارف) وهي في حركة دائمة ومستمرة فهي تدخل وتخرج على مدار اليوم من الخزينة واليها،

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

فالداخل من العملة يطرح منها والخارج يضاف إليها وبالنهاية ترتفع او تنخفض تبعاً لسحوبات وايداعات المصارف والحكومة ،إذ تقلص الايداعات من مقدار العملة اما السحوبات فتزيد منها.

إن عدم التأمين على الودائع سيضع المودعين في حالة من الذعر المصرفي والتي تؤدي الى سحب هذه الودائع واكتنازها لصاحبها بدلاً من ابقائها في المصرف مما سيلحق ضرراً شديداً عليهم وعلى الاقتصاد العراقي بصورة عامة ، وبدراسة واقع العملة المصدرة خارج الجهاز المصرفي المبين في الجدول (1) نجد : ان ارتفاع نسبة العملة المصدرة خارج الجهاز المصرفي التي وصلت في عام 2004 الى (7,2) ترليون دينار من اصل (8) ترليون دينار وبنسبة(90%)، انخفضت هذه النسبة إلى (48%) في عام 2012 رغم تزايد الاصدار النقدي الذي وصل الى (35,8) ترليون دينار، ثم بدأت بالارتفاع لتصل الى (93,4%) مع تزايد حجم الاصدار النقدي الذي وصل إلى (76,5) ترليون دينار في عام2021. وهذه النسبة تمثل كتلة مالية ضخمة لا يمكن للسلطة النقدية السيطرة عليها وتستخدم لشراء العقارات والمضاربة والسيارات وغيرها بالتالي فهي تلحق الضرر بالاقتصاد وبالمودعين المتعاملين في المصارف والمصارف ذاتها، والذي يدل على تراجع تعامل المودعين مع المصارف نتيجة انخفاض الثقة بها فضلا عن حرمان الاقتصاد من اموال يمكن اعادة توظيفها في تمويل البرامج التنموية عبر اعادة اقراضها للمستثمرين او اقراض الحكومة لتمويل برامجها التنموية.

الجدول (1)

العملة المصدرة خارج الجهاز المصرفي وفق احصائيات البنك المركزي العراقي (ترليون دينار)

السنة 1	العملة المصدرة 2	العملة خارج الجهاز المصرفي 3	العملة لدى الجهاز المصرفي 4	الناتج المحلي الاجمالي 5	نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي الى العملة المصدرة 2/3	نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي5/3
2004	8	7.2	0.8	53.2	90%	13.5%
2005	10.3	9.1	1.2	73.5	88.3%	12.3%
2006	11.9	11.0	0.9	95.6	92.4%	11.5%
2007	15.6	14.4	1.2	111.5	86.8%	12.9%
2008	21.3	18.5	2.8	157.0	86.8%	11.7%
2009	42,2	21.8	2.4	130.6	51.6%	16.6%
2010	27.5	24.3	3.2	162.1	88.3%	14.9%
2011	32.2	28.3	3.9	217.3	78.8%	13.0%
2012	35.8	30.3	5.5	254.2	48.6%	11.9%
2013	40.6	35.0	5.6	273.6	86.2%	12.7%
2014	39.9	36.1	3.8	266.4	90.4%	13.5%
2015	38.6	34.9	3.7	207.9	90.41%	16.7%
2016	45.2	42,1	3.1	196.5	93.1%	21.4%
2017	44.2	40.3	3.9	221.6	91.1%	18.8%
2018	44.2	40.5	3.7	268.9	91.6%	15.0%
2019	51.8	47.6	4,2	277.8	91.9%	17.1%
2020	66.0	59.9	6.1	204.7	90.8%	29.2%
2021	76.5	71.5	5.0	301,1	93.4%	23.7%
2022	87.5	82.0	5.5	383.0	93.7%	21.4%

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

- البنك المركزي العراقي,تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة
- وزارة التخطيط العراقية، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية للناتج والدخل القومي لسنوات مختلف

اولاً - الاستنتاجات :

1- للودائع أهمية كبيرة في تعبئة المدخرات وتوجيهها ، إذ تعد من اقدم الخدمات التي يقدمها المصرف.

2- نظام التأمين على الودائع يعد من أهم المواضيع في الساحة المصرفية نتيجة الازمات المالية التي شهدتها العديد من الدول والتي كانت السبب في تعثر الكثير من المصارف .اذ ان الغاية الاساسية منه هو تحقيق الاستقرار للمؤسسات المصرفية على نحو يكفل في زيادة الثقة بالنظام المصرفي .

3- أن انشاء نظام ضمان الودائع سوف يكون له تأثير إيجابي على ثقة الجهاز المصرفي , إذ إن نظام الضمان سيعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف الاقتصادية السائدة في البلد.

4- تبين الدراسة ان النظام يعمل على الحد من أتساع الازمة المالية ومنع تنقلها من مصرف إلى آخر ,كذلك يساهم في وضع آليات للتعامل مع هذه الازمات قبل وقوعها من خلال رسم سياسات للسيطرة عليها, إذ من الضروري انشاء هذا النوع من الانظمة.

5- وجد من الضروري أنشاء شركات ضمان الودائع المصرفية بسبب الازمات والاحداث التي يمر بها البلد والعمل على الحد منها إذ تعرف هذه الشركة بأنها شركة مختلطة تمارس نشاط ضمان الودائع تهدف الى حماية الافراد المودعين وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي

6- يعد نشاط الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية له غاية الاهمية لإعادة ثقة الافراد المتعاملين في النظام المصرفي,

ثانيا - التوصيات :

1. من الضروري وجود اطار متكامل وفعال لإدارة المخاطر في المصرف وتطويره بشكل وآخر لمواجهة الازمات المالية التي تتعرض لها البلدات وتطوير الثقافة واليات التعامل مع الازمات لضمان إدارتها وبيان قوة مركزها المالي.
2. تقترح الشركة بإعادة النظر اليها والسماح لها بالدخول إلى الاسواق المالية العالمية لشراء المنتجات المالية الموثوقة
3. ضرورة انشاء نظام ضمان الودائع في العراق وذلك بسبب الاهمية الكبيرة لهذا النظام لما له من أثر ايجابي على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وتشجيع الافراد المودعين بإيداع اموالهم فيه.
4. نشر الوعي بأهمية انشاء مثل هذا النوع من الضمان لحماية حقوق الافراد المودعين والذي بدوره يساعد الافراد الى الدخول فيه سواء كانت الشرائح متوسطة او ضعيفة الدخل.
5. من الضروري ان المصارف توفر اليات جديدة ومناسبة لجذب أكبر عدد من الودائع وتوجيهها واعادة استثمارها بشكل يهدف إلى تحقيق مصلحة المجتمع.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest

English References

Aba Bakr, Ahmed Othman, (2000) Deposit Protection at Islamic Banks, First Edition, King Fahd National Library, Saudi Arabia, Jeddah .

Trad, Elham, Mazhoudi, Maroui (2016), the role of the banking system in activating the stock market, Algeria case study, unpublished master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and management sciences, Arabi University .

Al-Shammari, Sadiq Rashid, (2014) Department of Banking Operations / Entrances and Applications, First Edition, Amman, Jordan, Al-Yazuri Publishing and Distribution House .

Al-Nasiri, Abdul Rahim, (2020) Crisis Resolution System and Deposit Insurance System: Roles and Goals, Arab Monetary Fund, Trustees of the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions, 138 .

Saeed, Abdul Salam, (2013) Banking management and privacy of banking, prima ediţie, Iordania, Amman, memorie pentru publicare şi distribuţie.

Abboud, Walaa Abdul Nabi, 2021, The role of bank deposit insurance companies in achieving stability of the banking system, Journal of Economic and Administrative Studies, Issue 13, Issue 42 .

Abdul Hamid, Abdul Muttalib, (2001) Economics of Money and Banks, Basics and Updates, University House for Publishing and Distribution, Cairo .

Nasshur, Elham Khazal(2020), Analysis of the structure of deposits in the Iraqi banking system and the factors affecting it, Center for Basra and the Arabian Gulf Studies, Iraq, Journal of North African Economics, Volume 17, Issue 25.

Hashad, Nabil. (1993) Deposit Insurance Systems and Depositor Protection, National Library, Jordan, Amman.

Al-Zubaidi, Mahmoud Hamza, (2000) money management - strategy of deposit and credit styling -, first edition, Al-Warraq Foundation, Amman, Jordan..

Farahi, Mohamed, (2013) Provisions of the cash deposit contract in the Algerian banking system, master's thesis, University of Oran, Faculty of Law.

Al-Serafi, Mohammed Abdel Fattah, (2006) Department of Banks, Dar Al-Nabadra for Publishing and Distribution, Amman, Jordan .

Al-Husseini, Falah Hassan, Al-Douri, Moayad Abdel Rahman, (1998) Bank Management, Dar Wael Publishing and Distribution, first edition .

Nafi, Omar Ihab, (2020) The banking system and its role in achieving economic growth, the first edition, Amman, Jordan, Amjad Publishing and Distribution House .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.13

Huda Mohammed Naji Al-Rubaie, Ibrahim Ismail Ibrahim(2016), Bank Deposit Insurance Corporation: A Comparative Study, Al-Mahkiq Al-Hillary Journal of Legal and Political Sciences, Volume 8, Issue 4, University of Babylon, College of Law .

Walid Idi Abdul Nabi,(2023) Deposit Insurance Companies in Iraq and the World, First Edition, Iraq, Baghdad, House of Books and Documents .

Ellis, Diane (2013), insurance Funding: Assuring confidence .

Financial Stability Forum Working Group on Deposit Insurance(2000), A Consultative Process and Background Paper , Jun .

Pastille,Francesco(1999),International Deposit insurance system , International Monetary Fund, November .

Tzanetos,MA, Georgina(2014),Article,InvestmentBanking Resources,Corporate,Finance Resources,Bank Deposit .

International association of deposit insuranc , International Journal of Innovation , creativity Issue and Change , www.ijicc.net , Volume 13,Issue5,2020 .

Sabel, C.F,Sabel(1990), "Studied trust: building new forms of co-operation in a volatile economy, In Industrial Districts and Local Economic Regeneration", eds F. Pyke and W. Sengenberger.

wen, Zhong ,(2007)LIU, ì The Analysis of U.S. Deposit Insurance System and The Enlightenment to China ì, Chinese Business Review Jan, Volume 6, No. 1 .

Jordan Deposit Insurance Corporation Annual Report, 2017 .

The annual report of the Jordan Deposit Insurance Corporation, for the year 2020 - http//:www.svb.com